# اشكالية الهوية في العراق
## رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام ٢٠٠٣

أ.م.د.عبير سهام مهدي(*)  أ.م.د. عمار حميد ياسين(**)

**المقدمة**

مثلت عملية التحول من النظام الشمولي الى مشروع اقامة نظام جديد ومغاير نقلة نوعية شهدها المجتمع العراقي بعد ٩/٤/ ٢٠٠٣ القت بظلالها على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولعل من بين ابرز تلك التحولات ذلك الذي تبلور على صعيد الهوية الوطنية واعادة تشكيلها من خلال صياغة جديدة لمفهوم المواطنة الذي يفترض ان تكون القاعدة الراسخة التي يتأسس عليها المشروع الوطني الجديد الرامي الى اقامة او اعادة تأسيس الدولة العراقية الجديدة دولة المؤسسات وحكم القانون. والملاحظ ان عملية التحول الكبيرة والقاسية تلك وان كانت في مجملها مدعاة الى التفاؤل والامل في بناء دولة تحترم مواطنيها ويضطلع نظامها السياسي بالواجبات او المهام التي يتعين عليه انجازها، الا انها واجهت ومازالت عقبات كأداء شوهت ذلك الهدف، وقد لانجانب الواقع اذا ماوضعنا ( مفهوم الهوية ودلالاته) في مقدمة تلك العقبات، وذلك لان المفهوم قد تم تشويهه اساساً على مدى سنوات ومراحل بناء الدولة العراقية منذ بدايات القرن الماضي صعوداً.

وعليه تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: ان اشكالية الهوية في العراق تعود الى تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة، وعلى الرغم من التداخل والتفاعل والتعايش بين هذه المكونات الاجتماعية فقد بقيت الحدود الجغرافية لاتتطابق مع حدود المشاعر القومية والدينية والطائفية وذلك لتعدد الولاءات والانتماءات التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها . وعليه فأن عملية بناء الدولة العراقية

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
(**) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

يجب ان تستند الى اسس وطنية مجردة من أية نزعات طائفية أو عرقية أو دينية عنصرية، لتكون الهوية العراقية الوطنية الواحدة هي الهدف أولا وأخيرا، ولكن ليس على حساب أية مجموعة أو طائفة معينة.

وللاجابة على فرضية الدراسة نطرح التساؤلات التالية:

١- مالمقصود بمفهوم الهوية وماهي انواعها، وماهي مستوياتها؟

٢ - هل عملت الحكومات العراقية المتعاقبة على بناء الهوية الوطنية؟

٣ - ماهي الشروط او المقومات التي بموجبها يمكن ان تتعايش الهويات الفرعية مع بعضها البعض في ظل الهوية الجامعة اوالهوية الكلية؟

٤- ماهي التحديات التي تواجه بناء هوية وطنية عراقية؟

٥- ماهي الرؤية المستقبلية لتأسيس هوية وطنية عراقية لمرحلة مابعد عام ٢٠٠٣؟

## المبحث الاول: مفهوم الهوية

على الرغم انتشار مفهوم الهوية وكثرة تداوله الا انه يوصف بالمفهوم الغامض ومتعدد الاوجه ولا يسبر غوره أحد[١]. وقد قدمت تعاريف عدة ومختلفة للهوية منها على سبيل المثال التعريف الذي قدمه المعجم الوسيط بأنها:( حقيقة الشيء او الشخص الذي تميزه عن غيره)، وفي تعريف لمصطلح (الهوية) من منظور التصوف يذكر المعجم انه( الغيب الذي لايصح شهوده للغير، كغيب الهوية المعبر عنه كنهاً باللاتعيين وهو ابطن البواطن)، ويذهب المعجم الى تحديد معنى اخر لهوية او البطاقة الشخصية المتداوليين حديثاً فيرى ان (الهوية بطاقة يُثبت فيها اسم الشخص وجنسيُته ومولده وعمله)[٢].

وفي كتاب التعريفات للجرجاني يعرف الهوية بانها ( الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق)[٣].

والهوية في اللغة الانكليزية هي( identity) المشتقة من (ident) أو( idem) اللاتينية، وتعني الشيء ذاته(sameness) أو(likeness)[٤]. وتعني في المعاجم اللغوية

---

[١] ينظر صاموئيل هنتنغتون، من نحن.... الرويات التي تواجه الهوية الامريكية، ترجمة:(حسام الدين خضور)، دار الرأي للنشر، دمشق، ٢٠٠٥، ص ٣٧.

[٢] المعجم الوسيط، الدار العربية للنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٥٤.

[٣] الجرجاني، التعريفات، المجلد الاول، الجزء الثالث، دار الكتاب، الاسكندرية،١٩٧٥، ص٨٣.

[٤] قاموس اكسفورد، جامعة اكسفورد، ١٩٨٤، ص ٩٥١.

الانكليزية عدة معاني منها: حقيقة بقاء الشيء كما هو عليه وتحت اي ظروف مختلفة، وتعني ايضاً كينونة الذات او الشيء وتميز هذه الذات عن غيرها والخاصية التي تجعل شخصاً ما معروفاً او متعيناً، او حقيقة بقاء شيء معين ثابتاً ومعروفاً، كما تدل ايضاً على التشابه التام في الطبيعة او النوعية والمماثلة التامة[٥]. وتشتمل الهوية على جملة من العلاقات المادية والرمزية التي تربط وتوحد عدداً من الافراد وهم في حالة صراع ضد جموع مشابهة في الجهر مخالفة في المظهر، فهي اذن الصفة التي يتمايز بها الافراد والجماعات عن بعضهم البعض وتتحد بها كالاسم، فهي على الصعيد الفردي تعني التمايز، اما على صعيد الجماعة فتعني التمايز والتماثل في آن واحد اي انها تُماثل أفراد وجماعة مع بعضهم البعض وتمايزهم كجماعة عن الجماعات الاخرى[٦].

ويوضح احد الباحثين هذان التوجهان المتناقضان في تكوين الهوية عندما يؤكد ان( الاول هو البناء على الضد حيث تتشكل هويتي على اساس الاختلاف مع الاخر، وقد انتظم في دوائر متباعدة– انا مركزها– وذلك على اساس جملة من العلاقات الموضوعية مثل الجنس والدين واللغة، اما التوجه الثاني فهو البناء على المماثلة حيث تتشكل هويتي هنا على شبهي مع الاخر، وقد انتظم في دوائر متباعدة– انا مركزها– في الشكل واللون واللغة والمعتقدات)[١].

وهناك مجموعة أخرى من تعريفات الهوية منها تعريف (محمد عابد الجابري) الذي يرى ان (الهوية وجود وماهيه، وفي المجال البشري، مجال الحياه الاجتماعية على الاقل، الوجود سابق للماهيه دوماً، الشيء الذي يعني ان الماهية ليست معطى نهائياً بل هي شيء يتشكل بشيء يصير[٢]، ويعرفها ( رشاد عبد الله الشامي) بأنها: (الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها ان يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي اليها، والتي عن طريقها يتعرف عليه الاخرون بأعتباره منتمياً الى تلك الجماعة ، وهي شفرة تتجمع عناصرها المكونة لها على مدار تاريخ الجماعة وتراثها الابداعي وطابع حياتها[٣].

---

[٥] للاستفاضة ينظر:

**Webster's third new international dictionary of the English language v(ii), by g and c. Merriam, inc, encyclopedia, 1970, p. 1123.**

[٦] أمل هندي الخزعلي، المواطنة ومتطلبات بناء الهوية المشتركة، حولية المنتدى، صادرة عن المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، العدد( ٢)، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٧٠.

[٧] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٧١.

[٨] محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والاسلام والغرب، ط٢، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص١٠.

[٩] رشاد عبد الله الشامي، اشكالية الهوية في اسرائيل: . **www. Sis. gov.ps/Arabic/roya/3/p.16**

ومما تقدم نستنتج بأن الهوية( منظومة من الخصائص والعناصر المادية والمعنوية المكونة لوجود شيء ما والتي تميزه عن الاشياء الاخرى بصورة عامة على الرغم من وجود عناصر وخصائص متشابهة).

والاصل في الهوية يرتبط بفكرة المواطنة في الدولة من ناحية الجنسية كظاهرة وكمبدأ قانوني، كما يرتبط بالابعاد الثقافية للشخص والمجتمع مثلما تتصل بالانتماء السياسي للدولة.

وهنا يجب أن نؤشر او نتطرق الى العلاقة بين الهوية والمواطنة التي تعني الانتماء الاجتماعي- السياسي- الجغرافي للانسان الى وطن يتألف من مجتمع معين والاقليم الذيُ يقيم عليه والسلطة التي تحكمه وتمتعه بحكم هذا الانتماء بحقوق محددة وتحمله لمسؤوليات معينة. وتعود اصول هذا الارتباط الى دولة المدينة اليونانية التي ظهرت قبل الميلاد بعدة قرون وتأسس على استحقاق الفرد لصفة المواطنة فيها على هويته المحددة بدلالة العناصر التي يتميز بها ويشترك فيها مع مجموع الافراد الذين يكونون المادة البشرية لهذه الدولة ليعاد انتاج مفهومي الهوية والمواطنة بصيغ جديدة تناسب مقتضيات نشأة الدولة الحديثة في اوربا منذ القرن الثامن عشر. وقد اقترنت نشأة مفهوم المواطنة والتعديلات اللاحقة عليه بضرورتين عمليتين من ضرورات وجود الدولة واستقرارها واستمرارها قديماً وحديثاً وهما[١]:

- ضرورة تحديد الاشخاص الذين لهم حقوق على الدولة التي تتحمل واجبات ومسؤوليات ازاءهم.
- ضرورة تحديد الاشخاص الذين يخضعون لسلطة الدولة ويتحملون واجبات ومسؤوليات ازاءها.

وعليه فأن الموطنة والهوية وان كانت مفاهيم مختلفة فأنها ايضاً متداخلة ومترابطة.

وعموماً تتغذى الهوية من مصدرين هما:

اولاً: التراث، وهو المصدر الثابت او الجوهر الذي يشكل الذهنية التي تقولب ( الشخصية النموذجية التي تنبثق عنها الهوية).

ثانياً: المجتمع، الذي يشكل المصدر الثاني الطارىء والمتغير من الهوية الذي يؤثر تأثيراً كبيراً فمن الممكن انه يعيق ماهو ثابت او يعطله مؤقتاً، لان الثابت غالباً مايعيد انتاج نفسه من جديد،

---

[١٠] علي عباس مراد، اشكالية الهوية في العراق.. الاصول والحلول، في الندوة العلمية لجامعة بغداد والتي عقدت في ٢٠١٠/٢/١٧ ، بغداد، ص١٥.

ولو بصفة اخرى يقتضيها هو في اللحظة المناسبة ووفق صيرورة المجتمع وشروط تغيره الذاتية والموضوعية[٢].

الهوية اذن ليست كلاً متجانساً ومتكاملاً، ولكن ثمة نموذجاً مركزياً يضفي عليها طابعها العام ويميزها عن غيرها، كما ان هذا النموذج المركزي ليس جامعاً لكل الصفات، وليس صلباً وجامداً، وانما هو نموذج يشتمل على عناصر ايجابية وسلبية دوماً، بسبب اختلاف ثقافة الافراد ومصالحهم ووعيهم به وكذلك ممارستهم لعناصره، وتاثرهم بعوامل ذاتية وموضوعية، اما عوامل تحديد الانتماء في هوية فهي: الارض والدم والعقيدة واللغة واقوى هذه العناصرهو الدم ثم العقيدة[٣].

اذن فالهوية هي اشكالية ذهنية وليست واقعاً ملموساً دوماً، وهي آلية من آليات الدفاع الجمعي وليس الفردي، تتحرك للعمل في حالات عدم القدرة على الفعل او على التعاطي مع الاخر بشكل طبيعي ، او حين ينتابها احباط ونكوص فتعجز عن اقامة التوازن بين الانا والاخر، ولاسيما في اوقات التحديات المصيرية كالحروب والكوارث والازمات الثقافية[٤].

## المبحث الثاني: مستويات الهوية وانواعها:

عادة ماتتشعب الهوية الى مستويات ثلاثة تتمثل بما يأتي[١]:

- المستوى الفردي: وهو شعور الفرد بالانتماء الى الجماعة في أطار انساني اكبر يشاركه في منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات، والهوية بهذا المعنى حقيقة فردية نفسية ترتبط بالثقافة السائدة وعملية التنشئة الاجتماعية، وبرز هذا المستوى بصورة اوضح مع بروز النزعة الفردية .
- المستوى الجمعي: وهوُ تمثل اوتجسد الهوية في شكل تنظيمات اواحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي واختياري هذا الى جانب الهوية القومية التي تتصدر ككل هوية

---

[١١] ابراهيم الحيدري، اعادة انتاج الهوية– محاولة اولية لمعرفة الذات ونقدها، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، ٢٠٠٦، ص ص ٩٤– ١٠٧.

[١٢] ابراهيم الحيدري، المكونات الاجتماعية والثقافات الفرعية واشكالية الهوية في العراق، في تأثيرات الايدولوجيا على الرأي العام: تأثير الخطاب الثقافي على المصالحة الوطنية، ج١،الملتقى الفكري الاول للنخب العراقية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٧.

[١٣] المصدرنفسه، ص ٨.

[١٤] علاء عبد الرزاق، ازمة الهوية في الفكر العربي المعاصر بين الاصالة والمعاصرة،اطروحة دكتوراة(غير منشورة)، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ص ٢٤– ٢٩.

قومية من منابع كيان الانسان من حيث هو فرد في جماعة يشاركها لغتها وتقاليدها وامالها والآمها، وهناك ايضاً الهوية الدينية والهوية الاممية في هذا المستوى.

- المستوى المؤسساتي والقانوني: اومايسمى(مأسسة الهوية) اي خضوعها لمؤسسة، سواء كانت صغيرة او متوسطة او كبيرة مثلاً( نادي رياضي، حزب سياسي، او دولة معينة، او مؤسسات دولية متعددة الجنسيات).

اما بالنسبة الى عناصر الهوية ومكوناتها فأن ذلك يقتضي العودة الى جملة من العناصر التي يحددها ( اليكس ميكشيللي) ويصنفها ضمن المجموعات التالية[٢]:

**أ- عناصر مادية وفيزيائية وتشتمل على :**

١- الحيازات: الامم، الالات، الموضوعات، الاسواق، السكن، او الممتلكات....ألخ.

٢- القدرات: القوة الاقتصادية والمادية والعقلية( المعرفية).

٣- التنظيمات المادية: التنظيم الاقليمي، نظام السكن، نظام الاتصالات الانسانية.

**ب – عناصر تاريخية، وتتضمن:**

١- الاصول التاريخية: الاسلاف، الولادة، الامم، الاتحاد والقرابة، الخرافات الخاصة بالتكوين، الابطال الاوائل.

٢- الاحداث التاريخية المهمة: المراحل المهمة في التطور، التحولات الاساسية، الآثار الفارقة.

٣- الآثار التاريخية: العقائد والتقاليد، والقوانين والمعايير التي وجدت في المراحل الماضية ولها اثارها.

**ج- عناصر ثقافية نفسية وتشتمل على:**

١- النظام الثقافي، المنطلقات الثقافية، العقائد، الاديان، الرموز الثقافية،الايديولوجيات، ونظام القيم الثقافية، ثم اشكال التعبير المختلفة، فن وادب بكل انواعه.

٢- العناصر العقلية: النظرة الى العالم، نقاط التقاطع الثقافية، الاتجاهات المغلقة، المعايير الجمعية، العادات الاجتماعية.

٣- النظام المعرفي: السمات النفسية الخاصة، اتجاهات نظام القيم.

---

[١٥] اليكس ميكشيللي، الهوية، ترجمة: (علي وطفة)، ط١، دار الرسيم للخدمات المطبعية، سوريا، ١٩٩٣، ص ص ١٨- ٢٢.

**د- عناصر نفسية اجتماعية وتتضمن:**

١- الاسس الاجتماعية، المركز، العمر،الجنس، المهنة، السلطة، الواجبات والادوار الاجتماعية، الانتماءات الاجتماعية.

٢- القيم الاجتماعية، الكفاءة النوعية والتغيرات المختلفة.

٣- القدرات الخاصة بالمستقبل، القدرة، الامكانية، الاستراتيجية، التكيف، ونمط السلوك.

نستنتج من خلال ما تقدم بأن مستويات الهوية وعناصرها متداخلة ومتشابكة ولايمكن ان يوجد احداهما بدون الاخر، اذ يتواجد ويتزامن اكثر من مستوى ونوع للهوية في حالة واحدة ولايمكن ايضاً ان تتحدد عناصر مستقلة لكل مستوى على حده، اذ تكون مجموعات العناصر مترابطة ومتشابكة مع بعضها، فعلى سبيل المثال، انا كفرد اواجه الاخر كفرد ولكن من مجموعة بشرية او من شعب اخر مختلف عني على المستويات الفردية والجماعية والثقافية والدينية والقومية، عندما تصبح كل مستويات الهوية في هذه الحالة ومعها عناصرها ومكوناتها ومصادرها المتعددة حاضرة لتحديد هويتي( الانا) مقابل الاخر.

## المبحث الثالث

## اشكالية الهوية في العراق

تعود اشكالية الهوية في العراق الى تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة.

وعلى الرغم من التداخل والتفاعل والتعايش بين هذه المكونات الاجتماعية فقد بقيت الحدود الجغرافية لاتتطابق مع حدود المشاعر القومية والدينية والطائفية وذلك لتعدد الولاءات والانتماءات التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها، وذلك للنزعة الابوية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية العشائرية التي لاتزال تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم ومايرتبط بها من قيم واعراف وعصبيات عشائرية مازالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك، على الرغم من التغيرات البنيوية والتحديات المصيرية التي تجابهها وما يرافق ذلك من توتر وصراع اخذا يؤثران بقوة الواقع على منظومة القيم والعادات والتقاليد وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية، ويولدان آليات دفاع ذاتي بعدم الاعتراف بها او ازاحتها، وهي متغيرات باتت تفرض

نفسها بشكل او بأخر على خطاب الهوية[١]. ان ازمة الهوية في العراق هي قبل كل شيء ازمة حرية وازمة وعي بها وازمة تفاهم وحوار مع الاخر، بمعنى اخر هي ازمة مواطنة لم تتبلور وازمة دولة لم تكتمل ويتم نضجها، وازمة نظام سياسي تجاوز على حقوق المواطن وانسانيته. وهي تدعونا الى ان نبحث عن مواطن الخلل في البنية الفكرية والمجتمعية والسياسية التي ساهمت في تشكيلها وان نفككها ونبحث عن الرواسب التي ساعدت على نموها وماعاناه العراق من الدول التي احتلته قروناً عديدة وجعلته مسرحاً لصراعاتها، وكذلك ما خلفته البيئة الصحراوية والثقافة البدوية التغالبية والنزعة الابوية – الاستبدادية وغيرها من العوامل التي شجعت السلطات المتعاقبة على اعادة انتاجها بأشكال محورة بما يتلائم ومصالحها واهدافها، وهو ماعمل على تزايد حدة الصراع الاجتماعي وتقوية روح الانتماء الى القبيلة والطائفة والمنطقة والمحلة على حساب المنافسة الديمقراطية[٢].

واذا كانت ولادة ايه دولة تقترن عادة بالاجابة عن سؤال مركزي عن ماهيه هوية هذه الدولة ؟ فيبدو ان مؤسسي الدولة العراقية الحديثة ومنذ العام ١٩٢١ قد فشلوا من الاجابة على هذا السؤال، لان العراق حسب رأي بعضهم لم يكن وحتى مطلع القرن العشرين بلداً موحداً ولاشعباً متجانساً ولامجتمعاً متكاملاً ينضوي تحت هوية وطنية واحدة، ففي الوقت الذي خضع فيه الحضر الى الشريعة الاسلامية، كان الريفيون يخضعون عموماً الى القيم والاعراف والعصبيات القبلية المصبوغة بصبغة دينية، وخضعت فئة الافندية الى الثقافة التركية، ولم تشغل القومية مركز استقطاب لمشاعرهم القومية[٣]، وكان موضوع الروابط والفروقات من المواضيع الاساسية، في اغلب الابحاث التي نشرت حول العراق خلال العقود الثلاثة الماضية، الا ان حقيقة وطبيعة هذه الفروقات وكذلك تعبيراتها السياسية، كانت تعطى في معظم الاحيان تفسيرات مختلفة[٤]. لقد كان لهذا الانقسام والتشظي دوره الكبير في الحيلولة دون نجاح الدولة العراقية الحديثة في بدايات تأسيسها في بناء روح المواطنة والشعور بالهوية الواحدة[١].

---

[١٦] ابراهيم الحيدري، المكونات الاجتماعية والثقافية والفرعية واشكالية الهوية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

[١٧] المصدر نفسه، ص ٩.

[١٨] حميد فاضل حسن، الهوية العراقية وبناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد، العدد(٣٤)، حزيران، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٥٣.

[١٩] ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة:( دلشاد ميران)، اربيل، ٢٠٠٤، ص ٢٠.

[٢٠] حميد فاضل حسن، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

وعلى الرغم من كون العراق دولة تتسم بالتنوع والتعدد السياسي والاجتماعي والثقافي- والجغرافي، الا انها لم تعتمد اسلوب بناء الهوية الوطنية عن طريق تبني التعددية الثقافية التي لم تجد قبولاً لدى النخب السياسية التي قادت عملية انشاء العراق الحديث[٢١]. ويعني ذلك ان مشروع بناء الهوية الوطنية العراقية لم يتجه الى مزج التقاليد المحلية للمجموعات الثقافية العراقية وكما حددتها الايديولوجيا القومية والدينية السياسية . لقد تجلى طرح الهوية في العراق منذ قيام الدولة في أطار التعبير عن الذات العراقية الحديثة بين ثلاثة اتجاهات تتنازع تعريف الذات والتأسيس على هذا التعريف، وهي اتجاه الدولة الوطنية واتجاه الدولة الدينية واتجاه الدولة القومية. وقد تلبست كافة هذه الاتجاهات التعريفية بمناهج بنيوية حملت الدولة بالقوة على فهمها دونما ادنى مرونة، والاكثر تعقيداً هنا تداخل هذه الاتجاهات في تكوين وتشكيل الهوية لدى النخب المجتمعية والسياسية والجمهور معاً، وهو تداخل على مستوى الفهم والوظيفة السياسية، يضاف الى ذلك المخزون الثقافي والتاريخي الذي حاولت بعض الاطراف توظيفه لشد هوية الدولة الجديدة الى نموذج الدولة الدينية[٢٢]. ولكن أشكالية الهوية في العراق لم ترتبط بالعوامل الاجتماعية والسياسية التاريخية الداخلية فحسب، بل ارتبطت في جانب اخر منها ايضاً بتدخل القوى الخارجية الاقليمية والدولية في الشأن العراقي، لاسيما بعد العام ٢٠٠٣ عبر تحديدها لهوية اجزاء من المكون الاجتماعي العراقي العام( الاكراد، التركمان) وتعاملها معها بدلالة انتماءاتها القومية والتغاضي عن انتماءاتها الدينية والطائفية، وتحديد هوية جزء اخر من المكون الاجتماعي العراقي العام( العرب) وتعاملها معه بدلاله انتماءاته الدينية- المذهبية( السنة والشيعة) والتغاضي عن انتمائه القومي[٢٣]. أن معاناة اي مجتمع او دولة من اشكالية ضعف او حتى غياب الهوية الكلية الجامعة، لايجعل منها بالضرورة اشكالية أزلية، لان الهويات المتعارضة والولاءات المتقاطعة يمكن ان تتعايش، والجماعات البشرية يمكن ان تغير هويتها احياناً تغيراً جذرياً، ولكن ذلك التعايش وهذا التغيير لايحدثان تلقائياً، كما ان ظهور ولاءات جديدة لايزيل تأثيرات الولاءات السابقة التي تستمر طويلاً لانها جزء من شعور عام وعقائد موروثة ودوافع تحدد توجهات

---

[٢١] سعد سلوم، عراق الدولة ١٩٢١- ٢٠٠٣ : من صدمة الهوية الى صحوة الهويات، مجلة مسارات، العددالاول، السنة الثالثة، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٦.

[٢٢] علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨- ١٩.

[٢٣] المصدر نفسه، ص ١٩.

وتحركات المجموعات البشرية[١]. وعليه فأن تناغم وانسجام الهويات الفرعية المتعددة والمتنوعة، بل وحتى المختلفة والتعايش السلمي فيما بينها يتطلب توفر شروط ومقتضيات اهمها انه ينبغي النظر الى الهوية العراقية في سياقها التاريخي والانثروبولوجي والاجتماعي- الثقافي، وكذلك في اطارها الجغرافي بأحتسابها مفهوم ثقافي قائم بذاته ولذاته، لايتنكر لحقيقة واقعة، هي انه متعدد ومتنوع، وان هذا التعدد والتنوع يجب ان لايعمل على الغاء الاخر، بل من الضروري اقامة توازن بين مكونات الهوية المركبة المشتركة، وان يكون هذا التوازن خلاقاً، اي يعمل على توحيد الهوية الوطنية وُيشدد على التعايش والتسامح المتبادل والاحترام والتفاهم والحوار المتبادل وكذلك الاعتراف بحقوق الاخر وتكريسه في الممارسة العملية[٢]. كما ان التوازن في وحدة الهوية ينبغي ان يضع حدوداً بين الانا والاخر وبين النحن والهم، وان يرسم دوائر حول الذات صغيرة، وكبيرة، ضيقة، ورحبة، منفتحة على الاخر او منغلقة على ذاتها، متسامحة او متعصبة، منعزلة او متفاعلة، حتى نتوصل الى الحدود التي نريد ان نقيمها بين الانا والاخر، لا النحن والهم، داخل الوطن الواحد[٣]. ومن اجل اعادة انتاج الوعي الاجتماعي وتوحيد العراقيين في هوية وطنية ينبغي نشر ثقافة التسامح وتعلم ثقافة الديمقراطية وممارستها التي تعطي مساحة واسعة للتفاهم والحوار العقلاني الرشيد، بدل العنف الذي لايمثل فضيله بقدر مايمثل تعدياً على الاخر المختلف. واذا كان الاعتراف المتبادل بالهوية واحترام حقوقها وحرياتها هو الجوهر والقاسم المشترك بين كل هذه الشروط، فذلك يرجع الى عجز الانسان عن تحقيق الاتصال الحر والفاعل الايجابي بهويته في ظروف الاقصاء والتهميش مما يتسبب ايضاً في عجزه عن تحقيق الاتصال الحر والفاعل الايجابي بالهويات الاخرى، فأن لم يتصالح الانسان مع ذاته فكيف يتصالح مع غيره، والتصاقه بهويته ايجابياً هو الذي يمكنه من فهم الاخر والتحاور والتفاعل والتعايش معه سلمياً وايجابياً بعيداً عن نزعات التعصب والاستبداد[٤]. وعليه فأن على القائمين على تشكيل الكيان العراقي الجديد لابد ان يدركوا العلاقة الحميمة بين مدى الولاء لكيان سياسي ومدى تطابق هذا الكيان مع تطلعات المجتمع او على الاقل مع متطلبات الفئات المؤثرة سياسياً فيه بشكل وحدود الكيان. مما

---

[٢٤] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢١.

[٢٥] ابراهيم الحيدري، المكونات الاجتماعية والثقافات الفرعية واشكالية الهوية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

[٢٦] حليم بركات، الهوية، لامط، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص ٢٠٧- ٢٠٨.

[٢٧] علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

يستدعي عملهم لتعزيز المواطنة وترسيخها بوصفها وحدة انتماء محايدة لاتعرف التفاضل والتمايز بين المواطنين وهي الصفة القانونية التي تهب الاعتراف والحماية على اساس المساواة والتكافؤ بدون تمييز بسبب الاختلاف اياً كان مصدره، وتظل الولاءات الخاصة حق طبيعي ليس من حق الدولة اضعافه اونفيه اذا ما عمل تحت مظلة الولاء الوطني للوطن والدولة. ففي هذه الحالة لا ازدواجية في الولاء، لان العلاقة بينهما علاقة الخاص والعام[١].

## المبحث الرابع: تحديات الهوية الوطنية العراقية

تواجه الهوية العراقية تحديات كبيرة متعددة، ولكن أبرز هذه التحديات هما التحديان القومي والطائفي اللذين أعاقا بلورة و صياغة هوية وطنية عراقية، وسنركز في هذا المبحث على هذين التحديين الأساسيين.

### أولا/ التحدي القومي للهوية الوطنية العراقية

العراق دولة تتعدد فيها المكونات القومية ولكن ليس لكل هذه المكونات مشاريع قومية سياسية بالمعنى المعروف الذي تسعى فيه الجماعة القومية لبناء كيان سياسي قومي مستقل، ولكن يوجد أيضاً في العراق على الأقل مشروعان قوميان بارزان هما المشروع القومي العربي والمشروع القومي الكُردي، ومن ثم فان العراق يعاني من تبعات هذين المشروعين والتي تتجلى في التعارض والتضارب بين الوطنية العراقية وكل من القوميتين العربية والكردية، إذ إن القومية في العراق أوسع من الوطنية، لأن لكلتا القوميتين تطلعات أوسع تتجاوز حدود الدولة العراقية الحديثة، إذ يتطلع العرب إلى الوطن العربي والكُرد إلى كُردستان الكبرى، ويتوقف تأثير هذين التوجهين القوميين في بناء هوية عراقية على قوة كل واحد منهما من الناحية السياسية والإيديولوجية والموقف الإقليمي والدولي المساند أو المعارض له. فالحركة القومية العربية في العراق وإن لم تسبق الحركة القومية الكردية في العراق من الناحية التاريخية، إلا أنها كانت أقوى ونضجت بصورة واضحة أكثر من الحركة القومية الكُردية في العراق، فضلا عن حصولها على دعم اكثر من الحركة القومية الكردية لتساهم بدور أكبر في بناء الدولة العراقية الحديثة، وبذلك فقد تمكنت من فرض تصورها للهوية العراقية بوصفها هوية عربية[٢]. ولكنها واجهت أو اصطدمت منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى يومنا هذا بمقاومة عنيفة داخلية (طائفية قبلية) أو خارجية

---

[٣] أمل هندي الخزعلي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

[١] حسن العلوي، دولة الاستعارة القومية، ط١، دارالزوراء ، لندن، ١٩٩٣، ص١٨ وما بعدها.

بالنسبة للقومية العربية في العراق(كردية، تركمانية، آشورية)، أو مقاومة عراقية، من تيارات سياسية عراقية ذات توجهات وطنية عراقية حديثة.

ويؤكد (حسن العلوي) أن قومية الدولة التي تأسست في العراق بعد الحرب العالمية الأولى كانت هي المسؤولة عن عدم نمو تطور وطنية عراقية على غرار الوطنية المصرية حيث يجتمع المختلفون في العنصر والدين على مشاعر الولاء للوطن المشترك"[١] وبوصول حزب البعث في العراق للسلطة بدأت مرحلة جديدة في التاريخ العراقي المعاصر، إذ تغلب فيها الاتجاه القومي بوضوح، متجاوزاً واقع خارطة التنوع الثقافي للمجموعات التي تكون المجتمع العراقي وهذا ما لم يتقبله غير العرب في العراق[٢].

ولكن هذا لا يعني أن العراق في صراعه لبناء هوية وطنية عراقية يعاني فقط من التوجه القومي العربي، لكنه يعاني أيضاً من التوجه القومي الكُردي الذي يتجاوز الانتماء إلى القطر أو الدولة العراقية إلى الانتماء إلى كيان مفترض يتمثل في دولة كُردستان الكبرى. فقد كان الأكراد في العراق وما زالوا يتحسسون من الروابط العربية المشتركة وعلى الرغم من حرصهم على التعاون الوطيد مع سائر البلدان العربية، اذ يعلنون بصراحة أنهم يرفضون الاندماج في دولة عربية، كما أنهم يدركون أن انصهار العراق في وحدة عربية كبرى لا بد وان يؤدي إلى قيام دولة كُردية مستقلة[٣]. لقد أعلن الدستور الانتقالي لجمهورية العراق بعد ثورة (١٩٥٨)، والذي تمت صياغته بعد الثورة مباشرة، أن العراق جمهورية وجزء من الأمة العربية، واقر أيضاً بالشراكة الكُردية العربية في الوطن معترفا بالحقوق القومية الكُردية ضمن نطاق الدولة العراقية، وكان هذا الإقرار من أكثر الخطوات أهمية لأنه فتح المجال امام قيام دور كُردي اكبر في مجال صياغة الهوية العراقية وفي نفس الوقت تجميد التيارات الانفصالية الكُردية[٤]. ولكن إخفاق هذا التوجه في الاستمرار أدى إلى بدء ثورة كُردية مسلحة ضد الحكومة العراقية للمطالبة

---

[٢] حسن العلوي،مصدر سبق ذكره، ص١٠.

[٣] سعد سلوم، عراق الدولة١٩٢١-٢٠٠٣ من صدمة الهويات الى صحوة الهويات، مجلة مسارات، العدد(١)، السنة الثالثة، ربيع، ٢٠٠٧، ص٢٩.

[١] مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، ط١، بيروت،١٩٧٤، ص١١، ١٢.

[٢] ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة:(دلشاد ميران)،دار ئاراس للطباعة والنشر، ط١، اربيل، ٢٠٠٤، ص١٩٥.

بحقوق قومية كُردية بصورة واضحة أكثر وعرفت الثورة بـ(ثورة أيلول) بقيادة (ملا مصطفى البارزاني) في عام (١٩٦١) [٥].

وفي هذا السياق يقول (سليم مطر): " أنه من اكبر الأخطاء التعصبية التي مارستها الحكومات والنخب السياسية العراقية تتمثل بالفكرة التالية: إن الوطن العراقي هو جزء من الوطن العربي، وان الشعب العراقي هو جزء من الأمة العربية، إذن فأن العراق يشترط وجود العنصر العربي، وأية منطقة ليست فيها أغلبية عربية هي بالضرورة ليست عراقية بشكل تام، وعلى أساس هذا المفهوم القومي التعصبي قامت الحكومات العراقية بتطبيق سياسة تغريب الأكراد ومحاربتهم في وطنيتهم العراقية ومحاولة تعريب مناطقهم أو تهجيرهم وجلب سكان عرب بدلهم"[١]، وهذا تصوير خاطئ للتوجه القومي الكُردي بصورة عامة و التوجه القومي الكُردي في العراق بصورة خاصة، فالحركة القومية التحررية الكُردية ومطالبها سبقت حتى نشوء الدولة العراقية، وعارض الكُرد وبقوة ضمهم إلى العراق وهذا واضح في قضية ولاية الموصل والموقف الكُردي منها، وأيضا في مسألة البيعة للملك فيصل و الموقف الكُردي من الأتفاقية البريطانية– العراقية وقبول العراق عضواً في عصبة الأمم واستقلاله والثورات الكردية المستمرة من (١٩١٨) ولغاية ٢٠٠٣/٤/٩ [٢].

وفي الصدد نفسه يقول: (ميثم الجنابي) إن النابض الذاتي للوجود الكلدو آشوري والتركماني يسير عموما ضمن الرؤية الوطنية العراقية، وبالتالي فان البعد القومي عندهم يسير بدوره باتجاه الرؤية الثقافية، بمعنى تداخل الرؤية القومية والسياسية والثقافية ضمن الإطار العام للهوية الوطنية العراقية، ولكن الأمر حسب اعتقاده يختلف بالنسبة للأكراد، إذ الغالب على نابض وجودهم القومي (البعد الكردستاني)، أي الكُردي، وهو الأمر الذي يعطي للعراق والهوية العراقية في الفكر القومي الكردي واتجاهاته العملية بعداً جزئياً وثانوياً، أما الإعلان الظاهري والمباشر للبعد العراقي، فإنه في الأغلب نتاج لاعتبارات سياسية وتكتيكية، أما التيار الداعي للاندماج الفعلي والتام في الوطنية العراقية، فإنه ما زال ضعيفاً[٣]. ويطلق (ميثم الجنابي) هذا الحكم متجاهلاً مطالب الحركات القومية التركمانية والكلدو

---

[٣] للتفاصيل حول ثورة أيلول ينظر: ديفيد ماكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة : راج آل محمد، ط١، دار الفارابي، بيروت– لبنان، ٢٠٠٤، ص٤٦٨ وما بعدها.

[٤] سليم مطر، الذات الجريحة(أشكالات الهوية في العراق والعالم العربي الشرق المتوسط،المؤسسة العربية للنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٥٧.

[١] جه عفه رعه لى، ناسيوناليزم وناسيوناليزمى كوردى، ضاثخانة ي رة نج، سليماني، ٢٠٠٤، ص١٢٥–١٤٦.

[٢] ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل، دار المدى للطباعة والنشر، ط١، دمشق،٢٠٠٦، ص١١٣.

آشورية في العراق، ويفترض وجود هوية وطنية عراقية يجمع عليه الكل باستثناء الأكراد، أذ يرى (سليم مطر) في إطار تحليله وتناوله بعض أطروحات احد الأحزاب التركمانية، بأن الحزب يعتبر "الوطن الأم هو تركيا، وهذه الفكرة تمثل حجر الزاوية بالنسبة لفكر التحزب الوطني التركماني، وهذا يكشف عن مدى هشاشة الهوية العراقية التي تسمح بنشوء مثل هذه الأطروحات المنافية لأبسط المبادئ الوطنية والإنسانية"[٤].

هكذا يمكن القول بأن هناك توجهات قومية عربية، كردية، تركمانية وكلدو آشورية في العراق تعارض أو تتصادم مع الوطنية العراقية، وهنا تنطبق فكرة (ساطع الحصري). على أن الوطنية في العراق لا تنطبق أو لا تتطابق مع القوميات في العراق، بل تختلف عنها اختلافاً بيناً، لأنها تتكون من قوميات تطالب بتقديم مصالح الأمة العامة على مصلحة الوطن (الدولة)، وبهذا يعيش الفرد في العراق وهو يعاني مشكلة الهوية والانتماء بين الانتماء إلى الدولة، أي الانتماء القانوني والرسمي حسب الجنسية الوطنية والانتماء إلى القوم أو الأمة الذي تتجاوز حدودها حدود الدولة القائمة كأمر الواقع[١].

**ثانيا: تحدي الطائفية للهوية الوطنية العراقية**

أضحت الطائفية مفردة شائعة في الدراسات والأبحاث السياسية الخاصة بالعراق، إذ تستعمل لوصف ظاهرة أو كأداة للتحليل، وهي تحمل عند التخاطب رؤية استفزازية للطرف المقابل ومع هذا فإنها تكاد تكون السمة الغالبة على الواقع العراقي والتي لها انعكاساتها على الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية وامتدت آثارها لتكون رافداً مهما من روافد صنع الموقف السياسي ليس فقط في داخل العراق وإنما أيضاً لدى بعض دول الجوار إزاء العراق، وبالتالي تؤثر تأثيراً فعالاً في تشكيل وصياغة الهوية في العراق[٢]. وتعرف الطائفية بأنها تعصب لجماعة عضوية تتطلع إلى تحقيق مواقع سياسية واجتماعية أفضل في الدولة عبر تحالفات تتبنى طابعاً سياسياً أو حزبياً يتخذ من

---

[٣] سليم مطر، الذات الجريحة، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٤.

[٤] ساطع ألحصري، أبحاث مختارة في القومية، ماهية القومية( ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٤.

[١] خليل مخيف الربيعي، الطائفية في العراق، مجلة مدارك، مركز مدارات للبحوث والدراسات، بغداد، العددان الخامس والسادس،٢٠٠٧، ص٧.

الانتماء الطائفي معياراً للمفاضلة والأهلية لتولي المسؤوليات والقيادات بصرف النظر عن الكفاءة[٣]، وعادة ما يميز الباحثين بين نوعين من الطائفية هما[٤]:

١. الطائفية السياسية أو طائفية السلطة، والمقصود هنا هو أن تتبنى السلطة وتتمحور على أساس طائفي بما يخدم الجماعة التي تنتسب إليها مجموعة الحاكمين والمرتبطين بالسلطة واعتماد للتميز الطائفي بحسب امتيازات وحقوق الطوائف الأخرى. وغالبا ما يتم التعبير عن طائفية السلطة بصيغ دينية في محاولة لإضفاء نوع من الشرعية على سلوكها السياسي.
٢. الطائفية الدينية: ويقصد بها تقسيم المجتمع إلى طوائف مذهبية أو دينية، وتتمحور كل طائفة على نفسها وتعصبها لذاتها، وإيجاد حواجز اجتماعية واقتصادية وأمنية لحفظ وجود هذه الجماعة، والسعي لإضعاف وانتقاص الجماعات الأخرى بكل الوسائل المتاحة. وقد تكون للسلطة يد في إثارة الطائفية الدينية وتأجيجها وذلك حسب مصالحها. وقد اقترنت الحالة الطائفية في العراق بأوجه مقيتة عرفها العراق على طول تاريخه السياسي بحكم معاناته من هذين النوعين من الطائفية.

ويعتقد (حسن العلوي) بأن الظاهرة الطائفية في العراق لا تخضع للقوانين الطائفية المعروفة في صراع الأديان والمذاهب مما يدعو للاعتقاد بوجود طائفية عراقية، بجناحيها الشيعي والسني، تختلف عنها في البلاد العربية والإسلامية الأخرى في طبيعتها واتجاهاتها وتركيبها[١]. ومن هذا المنطلق يحاول (حسن العلوي) توضيح مفهوم الطائفية، ويؤكد على أنه من الطبيعي أن لا تعني الطائفية الانتماء المجرد إلى الطائفة، وإلا أصبح كل كائن بشري طائفيا بحكم ميله إلى طائفة أو تجمع بشري، ولا تعني الطائفية حق الإنسان في الدفاع عن جماعة البشرية ضد ما يصيبها من أضرار، والعمل على تأمين حياة كريمة للطائفة دون المساس بحقوق الطوائف الأخرى[٢].

وهناك أيضا من يميز بين الطوائف والطائفية، فالمفهوم الأول يشير فقط إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الإفراد أو المجموعات التي يتكون منها المجتمع، أما المفهوم الثاني

---

[٢] حميد فاضل حسن، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية، مجلة: العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٢٣، السنة السابعة عشر، شباط ٢٠٠٦، ص١٨٤.

[٣] المصدر نفسه، ص١٨٤، للمزيد ينظر: إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩، ص٣٧٩.

[١] حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق (١٩١٤– ١٩٩٠)، ط١، روح الأمين، سبحان، ١٤٢٦هـ، ص٢٤٢.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٤٢.

(الطائفية) فهو يشير إلى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو النضال من اجل تحقيق مثل هذه المصالح والمزايا لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى، وعندما تتخذ الطائفية هذا المعنى فإنها تستخدم الدين كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية، وطبقاً لهذا التعريف تتطابق المذهبية الدينية السياسية في أهدافها و وظائفها مع القومية أو العرقية[٣]. والطائفية السياسية ذات الصبغة الدينية هي ظاهرة موجودة في الحاضر وتعمل كرد فعل للأزمات السياسية والاجتماعية والثقافية في العالم الإسلامي.

فإذا كانت الطائفة هي حالة اختيارية ينتمي إليها الناس أو أن الطائفة هي جماعة طوعية لا ينتمي إليها الأعضاء بالضرورة بحكم المولد، فهذا يعني أن الطائفة تختلف عن الطائفية، حيث إن الطائفية تستخدم التفرع الديني والعقائدي الذي تقوم عليهما الطائفة لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، وخلاصة الأمر هنا أن التمييز الطائفي وليس الانتماء الطائفي هو الذي يجعل المرء طائفياً[٤]. ولا يتحول الفرد إلى شخص طائفي إلا حينما تحول قضية انتمائه من انتماء لطائفة إلى ولاء لها بشكل يؤثر على الولاءات الأخرى المهمة لهذا الفرد مثلما يحدث حيث يتقدم ولاء لطائفته على ولائه الوطني، الأمر الذي يخلق مردودات سلبية على الدولة و مؤسساتها من حيث تنظيمها ومؤسساتها وإدارتها وبالتالي على هويتها.

وإذ تعد الطائفية إحدى العوامل الأساسية التي تعرقل بناء هوية وطنية عراقية، فإنها تغلق الطريق أمام بناء الدولة العراقية[١]. وهنا نستطيع ان نؤشر مجموعة من العوامل التي وقفت وراء ولادة وانبعاث هذه الحالة وتمثل تلك العوامل في[٢].

١-إن الاستعمار قد عمل بمرونة لاستغلال المسألة الطائفية أو على الأقل التقسيمات الطائفية في المجتمع العراقي لخدمة سياساته.

٢-إن التنوع المذهبي الذي عرف به العراق قديما، بدأ يلعب منذ القرن التاسع عشر، دوراً مغايراً للأدوار السابقة، ففي هذا القرن أخذت عوامل تشكل القوميات بالنضوج، مع اتخاذ الخطاب القومي

---

[٣] فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي (نموذج الشيعة في العراق)، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٤.

[٤] المصدر نفسه، ص١٨.

[١] سناء كاظم كاطع، الطائفية: العائق الأكبر في بناء الدولة العراقية مجلة العلوم السياسية، العدد٣٤، السنة١٨، كانون الثاني-حزيران ٢٠٠٣، ص١٦١.

[٢] حميد فاضل حسن، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية ، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨.

في العراق طابعاً عنصرياً في فترة لاحقة ظهرت الطائفية بصورتها البشعة في كافة مفاصل الدولة العراقية.

٣-غياب الممارسة الديمقراطية في العراق مما أدى إلى بروز الحالة الطائفية فيه بعد أن هيمنت على المسرح السياسي في العراق الأنظمة الشمولية السلطوية الدكتاتورية التي اتجهت إلى تبني الحالة الطائفية نتيجة لضعف القاعدة الاجتماعي لها بسبب اعتماد على أقلية لا تمثل إلا جزء من الشعب [٣].

وعلى الرغم من ذلك هناك بعض من يصر على أن كل مظاهر أزمة الهوية في العراق من القبلية والعرقية والمذهبية إلى الطائفية مظاهر افرزها الاحتلال الأمريكي، حيث انطلقت الطائفية كباقي المؤسسات التقليدية والولاءات دون الوطنية أو فوقها كالعشائرية والقومية والإسلامية في العراق بعد ٩/٤/ ٢٠٠٣، بسبب الفراغ الأمني والسياسي الذي ولده انهيار الدولة التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى، لذا فقد جاء نشاط التشظي الطائفي موازياً لضعف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، لأن الاحتلال شجع الولاءات دون الوطنية وحفز المدركات المجتمعية وفق الأفكار الطائفية[٤]. ويتفق عدد من الباحثين الاكاديمين مع الطروحات السابقة بأن الولايات المتحدة الامريكية وعموم العالم الغربي قد مهدوا لتفكيك رموز الهوية العراقية وكانت أولى مهام الاحتلال في العراق استئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة وتقسيم العراق على أسس المحاصصة الطائفية، وأول من تبني خطاب الانتقال من مفاهيم الوطنية إلى مفاهيم الطائفية هي إدارة الاحتلال الأمريكي ذاتها ليتبناها في ما بعد قادة العراق الجدد، ومن ثم وسائل الإعلام العربية والغربية، وتلا ذلك التركيز على مفردات شيعي وسني وكردي... الخ. التي لم تكن متداولة قبل الاحتلال في الخطاب السياسي، بل كانت مستهجنة هذا من ناحية[١]، ومن ناحية اخرى هناك باحثين آخرين يرفضون هذه الفكرة بالكامل، ويؤكدون على أن الحديث عن الطائفية كوضع فرضته مرحلة ما بعد الاحتلال وسقوط النظام السابق، حديث غير دقيق، لأن الطائفية كانت ولا زالت واقعاً يتحكم بالتصورات والرؤى السياسية والاجتماعية والفكرية في العراق منذ بدايات وجود دولته الحديثة، فتلبست بلباس ديني تارة وقومي تارة و اجتماعي تارة

---

[٣] عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٤.

[٤] محمد قاسم لعيبي، الطائفية ومشروع الدولة العراقية الحديثة، مجلة: مدارك، السنة الثانية، العددان الخامس والسادس، بغداد ٢٠٠٧، ص٤٦.

[١] رشيد عمارة ياس الزبيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، في: مجموعة باحثين، إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية- الهوية الوطنية- السياسات الاقتصادية)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٦٥.

أخرى[٢]، وإذا كان للسياسة دور بارز في إثارة النزعة الطائفية في العراق، فان آثارها تجاوزت السياسة إلى مجالات أكثر، وإذا كان بالإمكان التوافق على حل سياسي يقلل من الأثر السياسي السلبي للطائفية، فان من الصعب التقليل من آثارها السلوكية والشعورية والنفسية والاجتماعية السلبية، ومن الآثار السياسة الضارة للطائفية إنها ساهمت في إعاقة بناء الدولة العراقية والهوية الوطنية المشتركة بين العراقيين، فقد أصبح المعيار الطائفي الأكثر حضوراً في عملية بناء الدولة والحراك والنشاط السياسيين والمنافسة الحزبية والسياسية وحتى انه دخل في سياسات الدولة الرسمية (الخارجية والداخلية)، هذا فضلا عن آثاره السيئة على انتماء المواطن وولائه للدولة ومواقفه من سياساتها. ومن أسوءا آثار الطائفية تجذرها وتوسعها في الأوساط الاجتماعية العراقية وصولا إلى مرحلة القتل على الهوية بصورة عامة والهوية الطائفية بصورة خاصة التي تركت آثارا نفسية عميقة يصعب تجاوزها.

ولكن كل ذلك لا يعني استحالة معالجة الآثار السلبية للطائفية في العراق وتعذر تجاوزها وهيمنة قبولها والاستسلام لها، وإنما يتوجب على الجميع العمل على التصدي لها ومحاربتها و إلغاء دورها بوضع حلول وصياغة مقترحات على المستويات السياسية والدستوية واقتصادية ومنها[٣]:

*الحلول السياسية التي تعد بمثابة الخطوة الاولى لتجاوز الطائفية عن طريق الإقرار بوجودها وعدم إنكارها ومواجهة حقيقة النظام الطائفي وكشف الستار عن مقوماته الاجتماعية وأصوله التاريخية، لاسيما إن الديمقراطية هي الضمانة الأساسية لعلاج مشكلة التمييز والاضطهاد الطائفي، فضلاً عن اعتماد مبدأ التوافق السياسي وتوسع المشاركة السياسية لجميع الأطياف المكونة للشعب العراقي.

*الحلول الدستورية المتمثلة في أن يتكفل الدستور العراقي والصياغات القانونية المتفرعة منه بتحديد الوسائل والأدوات الكفيلة بإزالة كل شكل من أشكال التمييز الطائفي التي أفرزتها الحقب السابقة.

*اما الحلول الاقتصادية تستند بشكل أساس حول تحقيق التنمية الشاملة التي تغطي كافة أرجاء العراق.

وعليه فأن عملية بناء الدولة العراقية يجب ان تستند الى اسس وطنية مجردة من أية نزعات طائفية أو عرقية أو دينية عنصرية، لتكون الهوية العراقية الوطنية الواحدة هي الهدف أولا وأخيرا، ولكن ليس على حساب أية مجموعة أو طائفة معينة.

---

[٢] عمارة ألكعبي، مشوار الطائفية في العراق، دراسة في تغيب مجتمع الدولة مدارك، السنة الثانية، العددان الخامس والسادس، بغداد، ٢٠٠٧، ص٣١.

[٣] حميد فاضل حسن، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

## المبحث الخامس

## رؤية مستقبلية لبناء الهوية الوطنية العراقية

إن الهوية الوطنية العراقية تعاني من أزمة بنيوية شاملة متعددة الأبعاد اتخذت طابعاً تراكمياً منذ نشوء الدولة العراقية ولغاية يومنا هذا مما ادى إلى عدم تبلور مفهوم الهوية الوطنية في الوعي الجمعي العراقي، مما جعل الفرد العراقي يسعى للبحث عن ذاته الوطنية المفقودة، لاسيما بعد التغيير السياسي في العراق بعد ٩ نيسان العام ٢٠٠٣ فعلى الرغم من سلبياته التي ذكرناها، إلا إنه يفتح الطريق أمام فرصة صياغة وبلورة هوية وطنية عراقية شريطة أن يتم تشذيب سلبيات هذه المرحلة وتجاوز أخطاؤها، وذلك لا يمكن له أن يتحقق إلا بتوافر ثلاثة جوانب أساسية تكون هي المفتاح الحقيقي لعملية التغيير، وهذه الجوانب تتوزع ما بين سياسية وثقافية واقتصادية.

فعلى المستوى السياسي نرى انه يتطلب سياسات بناء الهوية الوطنية في العراق بالدرجة الأساس الالتزام بدولة مدنية ديمقراطية حديثة ترتكز على حكم القانون وتؤمن بالدستور، وتعمل على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بما في ذلك ضمان استمرار وجود التعددية سياسية (تعددية حزبية، تعددية رأي، صحافة حرة)، وكذلك ينبغي ضمان وجود مؤسسة تشريعية فعّالة قادرة على تمثيل مصالح الشعب العراقي والتعبير عن مطالبه انطلاقاً من مبدأ حفظ حقوق المواطنة بشكل متساوي للجميع ،ولا يمكن لحقوق المواطنة التي تشكل الركن الأساس الذي تقوم عليه الهوية الوطنية، أن تتحقق إلا في ظل وجود نظام سياسي يعتمد على المشاركة في اتخاذ القرار، أو بمعنى آخر من خلال نظام سياسي يقوم على إرادة مجتمعية يركن إليها ويفسح لها المجال للمشاركة الفعّالة في صنع القرار [١].

لذلك، يجب التركيز على إصلاح دور البرلمان والخروج به من حالة التخندق التي يمر بها الآن كونه يمثل الإطار الأوسع لاستيعاب الإرادات العامة في المجتمع، فضلاً عن إنه الممثل للمصالح المجتمعية المختلفة.

كما يتطلب بناء الهوية الوطنية العراقية وجود أحزاب سياسية تتبنى جدياً عملية بنائها وتعمل على تنمية الشعور بها وفق برنامج سياسي وطني، وليس أحزاب قائمة على مصالح طائفية أو جهوية ضيقة. وقد أثبتت تجربة الأعوام لما بعد العام ٢٠٠٣ إن أحدى إشكاليات بناء هوية وطنية عراقية هي إن معظم الاحزاب التي ظهرت في هذه الفترة –إن لم نقل جميعها– لم تكن تنظر إلى الهوية العراقية من منظور نسقي متكامل، بل كانت تتجه نحو الانجذاب المتغيرات الاقليميةوالدولية الحاكمة لنسق تلك التفاعلات المختلفة، ما أدى إلى تعدد الولاءات وتشرذمها[٢]، وعليه، يجب العمل على تجاوز الاسقاطات التي اعترت أنساق التعددية الحزبية

---

[١] عامر حسن فياض، أحجار كريمة في مستنقع آسن حول الثقافة واشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة الثقافة الجديدة، العدد(٣١٧)، كانون الثاني، ٢٠٠٦، ص١١٥.

[٢] علي السعدي، الطائفية والاثنية في العراق، مجلة شؤون مشرقية، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨١–١٨٢.

للمرحلة السابقة من خلال اعتماد قانون للأحزاب السياسية يقوم على أسس ومعايير سياسية مدنية لا تقبل بالتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية داخل الأحزاب ولا تقبل بالمحاصصة الطائفية الدينية والعنصرية الاثنية[٣].

كما يجب على هذه الاحزاب أن تتولى مهمة تثقيف الجماهير بأتجاه الإيمان بثقافة التعددية والقبول بالأخر من خلال الاعتراف بوجود التنوع أو الاختلاف، إذ يمثل ذلك مصدراً للإثراء الاجتماعي، والثقافي، واللغوي الذي يمكن استيعابه ضمن إطار الوحدة الوطنية الشاملة.

ومتى ما نجحت الأحزاب في الحفاظ على بقاء الاختلاف ضمن حدوده الطبيعية دون أن يتحول إلى خلاف، فأن فرص بناء الهوية الوطنية العراقية سوف تتعززهذا من جهة. ومن جهة أخرى، فأن عملية بناء الهوية الوطنية العراقية تفترض وجود بنية مؤسساتية تتمتع بنوع من الاستقرار الذي يوفر لها إمكانية البقاء والاستمرارية، واداء وظائفها بشكل فاعل، لذا فأن الاعتماد على دولة المؤسسات وترسيخ العمل المؤسسي سوف يعمل على كبح الاستبداد السلطوي للحاكم، ويقلل من فرص إنفراده بالحكم بما يجنب البلد كارثة حقيقية، كما إن الارتكاز على بنية مؤسساتية فعالّة سوف يتيح مشاركة مجتمعية أوسع،هذه كلها تشكل مقومات موضوعية مهمة لضمان بناء واستمرارية انساق الهوية الوطنية العراقية.

وبحكم الترابط الموضوعي في العلاقة بين سياسات بناء الهوية الوطنية العراقية ومؤسسات المجتمع المدني، فأن الحاجة تبدو اليوم ملحة أكثر من أي وقت مضى لتفعيل دور هذه المؤسسات وتحريرها من ترسبات الماضي المتمثل بالخضوع لهيمنة السلطة التنفيذية والاجهزة الامنية، وعليه، يفترض أن تمثل مؤسسات المجتمع المدني البديل العقلاني الذي يمكن من خلاله إشاعة الثقافة الحوار والتسامح، وجعل الرأي والرأي الأخر مقبولاً، فضلاً عن وظيفتها الرئيسة في منع تمدد السلطة خارج دائرة نفوذها، حتى تصبح مسألة بناء الهوية الوطنية العراقية أمراً قابلاً للتحقيق.

واتساقاً مع ماتقدم فأن هنالك عدد من الجوانب السياسية الأساسية اللازمة لبناء الهوية الوطنية العراقية، والتي يمكن إيجازها بالأتي[١]:

١- تجاوز كل ما من شأنه ترسيخ مظاهر الاستقطاب الطائفي والعرقي بما يضمن تجاوز مظاهر التشرذم والاختلال في البنية المجتمعية العراقية.

---

[٣] عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنف وبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، دار أسامة، عمان، ٢٠٠٧، ص١٤١.

[١] حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح (أنساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية)، مجلة العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، العدد ٣٣، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٦، ص٢٨٦.

٢- تعزيز او تفعيل الأداء السياسي الحكومي، وعلى وجه الخصوص ذلك المتعلق بحياة الناس اليومية، فمتى ما شعر المواطن بأن متطلباته واحتياجاته الأساسية قد تحققت على يد النظام، فأن ذلك ينمي لديه شعوراً وطنياً لحقوق المواطنة التي تشكل احد الأركان الأساسية لبناء الهوية الوطنية العراقية.

٣- توحيد الخطاب السياسي الرسمي وجعله يتسق مع المصلحة الوطنية العليا لا أن يكون خاضعاً لاعتبارات أيديولوجية أو جهوية معينة، حتى تتعزز ثقة الجماهير بنخبتهم الحاكمة، بما يتيح لهم الالتفاف حولها والعمل سوية على بناء الهوية الوطنية العراقية. اما على المستوى الثقافي فأنه يستند الى فكرة إن بناء هوية وطنية عراقية هو أمر يتوقف على مدى وعي المجتمع العراقي لذاته، ومدى قدرته على تشكيل لغة ثقافية مشتركة للتفاهم بين التكوينات الاجتماعية وفتح باب الحوار الوطني على أسس ثقافية تنويرية منفتحة يمكن من خلالها استيعاب الهويات المتنوعة ضمن سياق الهوية الوطنية الواحدة، إذ يشير التسامح الاجتماعي إلى الاعتراف صراحة بالانتماء المختلف والمتباين لأفراد المجتمع الواحد إلى تكوينات قبلية وأثنية و لغوية ودينية مختلفة دون أن يؤثر ذلك الانتماء على مبدأ الولاء للوطن الواحد والدولة الواحدة.

في حين ينصرف التسامح الثقافي إلى احترام الأخر المختلف ثقافياً والاعتراف بإمكانية التعايش في إطار التباين الثقافي. ومن ثم فإن الاختلاف والتباين في ثقافات الدول لا يكون مبرراً للصراع المجتمعي [١].

ومن هذا المنطلق، فإن فرص العيش المشترك لا يمكن لها أن تتحقق إلا بوجود الاستعداد النفسي لدى الأفراد والتكوينات الاجتماعية للتحرر من قيود الالتزام القومي أو الطائفي أو الديني أو الجهوي الضيق، أذ إن التمسك بهذه الثقافة الأحادية يعني الانحدار بالوطن إلى مرتبة (العصبية)، فكلما أزداد الانشداد حيال عصبتنا (وطننا)، كلما زادت فرص التباعد والتناحر مع شركاء الوطن الآخرين الذين أسقطنا عنهم صفة الوطنية[٢].

ولغرض تجاوز هذه الإشكالية، وإيجاد حل لهذا المأزق يشترط أن يكون مبدأ (المواطنة) هو الأساس في التعامل بين شركاء الوطن الواحد بعدّه القاعدة الجامعة لكل التشكيلات المجتمعية وعلى اختلاف تلاوينها. كما إن مبدأ المواطنة يقوم على قاعدة تغليب الولاء الوطني على ما عداه من الولاءات الفرعية، وهو أحوج ما يكون إليه عراق اليوم، لاسيما في ظل واقع التحول الديمقراطي الذي يعيشه العراق منذ التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣م وتوظيفه لمصلحة عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي وبناء الهوية الوطنية [٣]، اذ ان الحل يكمن في تبني هوية وطنية عراقية تنصهر في بوتقتها الهويات ذات الولاءات المحلية والمذهبية. ولكن لايعني ذلك تجاهل

---

[١] **المصدر نفسه، ص٢٨٨.**

[٢] **علي وتوت، في سؤال الهوية عن أي جنون نتحدث، مجلة المواطنة والهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.**

[٣] **فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق(تقييم استراتيجي)، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، بيروت،٢٠٠٧ ص٤٧.**

وجود هذه الهويات المتنوعة ونفي لخصوصيتها[٤]، فضلاً عن ضرورة سيادة ثقافة الديمقراطية التي تكرس مفاهيم الانتماء الوطني وتبثُ وعياً تجعل في اختلاف الآخر أمراً مألوفاً ومقبولاً بعد أن ظل غريباً ومريباً طوال عقود عديدة[١]، ويتوقف ذلك أيضاً وبشكل أساس على الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات التربية والتعليم في غرس قيم الحوار الوطني، وقبول الآخر المختلف اجتماعياً وثقافياً، والعمل على جعل التسامح قيمة ذات مضمون اجتماعي[٢].

اما على المستوى الاقتصادي يتضح لنا إن الحل الأمثل لبناء هوية وطنية عراقية يتمثل في التوزيع العادل للثروات، والقضاء على التمايزات الطبقية التي تنخر في جسد المجتمع، ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي من خلال تبني سياسات اقتصادية مخططة ومدروسة، وتبني برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، فضلاً عن وضع مشاريع إستراتيجية تنموية.

ولا يمكن الحديث عن هوية وطنية من دون وجود (طبقة وسطى) يتم العمل على إعادة تأهيلها بوصفها تمثل الحامل الاجتماعي الصلب في هذا المجال، لما تمتلكه من ميسورية اقتصادية مستقلة واستنارة عقلية متنوعة، وهذا ما يحتاج بدوره إلى مشروع نهضوي تحديثي شامل ومستديم يستهدف تأسيس بنية تحتية (اقتصادية / اجتماعية) يسبقها مناخ سياسي مستقر[٣].

فالأساس الاجتماعي الحاسم لقيام الكيان السياسي الديمقراطي الذي تتجانس فيه مكونات الشعب ويتحد بعضها بالأخر هي الطبقة الوسطى الحضرية ذات المنحى العابر للطوائف والاثنيات، والمرتكزة على اقتصاد السوق، والمتحررة من سطوة الدولة، والرافضة للنسق او الإطار الضيق للممارسة السياسية القائمة على الهويات الجزئية[٤].

ولذلك، فإن انتشار الرخاء المادي سيسهم بلا شك في رفع المستوى الثقافي والتعليمي لغالبية المواطنين، وهو ما يؤدي بدوره إلى إنعاش الطبقة الوسطى وزيادة حجمها، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على عملية بناء هوية وطنية.

---

[٤] عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، السنة ١٥، العدد ٢٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٠٩.

[١] أمل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني( العراق انموذجاً)، مجلة العلوم السياسية، السنة(١٧)، العدد(٣٢) جامعة بغداد، العلوم السياسية، شباط، بغداد٢٠٠٦، ص١٤٢.

[٢] حميد فاضل حسن، التسامح (انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية)، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٧.

[٣] عامر حسن فياض، الطبقة الوسطى: الشرط السوسيولوجي لإعادة السلم المدني وبناء الدولة العراقية، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، السنة(٢)، العدد(١)، اذار، ٢٠٠٨، ص١٩.

[٤] فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٩.

كما يمكن الاستفادة من نمو قوى اجتماعية حديثة ذات إمكانية عابرة للطوائف أو متداخلة معها، كطبقات رجال الأعمال العليا، والطبقات العاملة الصناعية، إذ تملك هذه المجموعات جمعياتها وروابطها واتحاداتها الخاصة، المرتكزة على المصالح ، وهي الوعاء الكامن الأساس للمدنية والتحركات ذات التوجه الاقتصادي المنظم، فالربح ليس له أثنية أو دين، بل هو كوني، وعلى هذا الأساس فإن التأكيد على المصالح الاقتصادية لابد من أن يكون عابراً للطائفية، فهو يرتكز على اقتصاديات السوق والسياسات النقدية والضريبية والاستثمار وحماية حقوق الملكية، فما من سوق يمكن أن يعمل بطريقة سوية من دون إرساء حكم القانون[١]. ومن ثم، فسوف تتراجع الانتماءات التقليدية أمام ما تفرضه المصلحة الاقتصادية، بما يخدم مشروع بناء هوية وطنية عراقية.

أما عن طبيعة النظام الاقتصادي الأنسب لتحقيق ذلك المشروع، والذي يتسق في الوقت نفسه مع طبيعة المرحلة الحالية للعراق فهو اقتصاد الإعمار، وهو اقتصاد سوق حر يعتمد المبادرة الفردية والخصخصة وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية[٢]. كما ينبغي أن يكون المواطن العراقي هو المحور الأساسي لمشاريع التنمية، ويتم ضمان ذلك من خلال التأكيد الاجتماعي لحق العمل، وتوفير الضمانات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية لعامة الناس( المواطنين)[٣]، سوف تقود إلى زيادة إنتاجية الأغلبية، ومعالجة الفقر هيكلياً، ودعم مبدأ الاعتماد على النفس، وتعميق الحوافز الوطنية لضمان مسيرة التنمية الشاملة، وتحقيق فرص أوسع للعمل، ومعالجة ظاهرة البطالة، وضبط حركة الأسعار والتضخم[٤].

وتتطلب التنمية هنا بدورها تأكيد أربعة شروط أساسية هي: حرية صنع القرار الوطني في ظل الاستقلال، المشاركة في إطار الديمقراطية، العدل في سياق التوزيع، الأمن في ظل قوة دفاعية متطورة[٥]. كما ان الحريات العامة وحقوق الإنسان هي جزء محوري من الاحتياجات الأساسية للناس. وهي الحاجز المانع لظهور الاستبداد وطغيان الحكم، كما إن قرارات التنمية تزداد غنى بالمشاركة و تزداد فقراً بالاستبداد.هذا علاوة على أن التنمية مشاركة في صميمها وفي ثمارها على حد سواء[٦]. وبتوافر هذه الشروط الأساس يكون الجانب الاقتصادي اللازم لبناء الهوية الوطنية العراقية قد تحقق على وجهه الأكمل.

---

[١] فريق أبحاث. ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

[٢] عامر حسن فياض، الطبقة الوسطى: الشرط السوسيولوجي لإعادة السلم المدني وبناء الدولة العراقية، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

[٣] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٣٢.

[٤] إسماعيل صبري عبد الله (التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجّهل)، ورقة قدمت إلى التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٧٨.

[٥] المصدر نفسه، ص٣٤.

[٦] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣.

**الخاتمة**

وفي ختام بحثنا الموسوم بـ(اشكالية الهوية في العراق: رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام ٢٠٠٣) توصلنا الى مايلي:

١-ان غياب الهوية الوطنية العراقية العامة والموحدة ووجود هويات فرعية ما فوق او مادون الهوية الوطنية قبل نشوء الدولة العراقية شيء طبيعي، ولاصله مباشرة له بعدم وجود هذه الهوية الوطنية بعد مرور عقود على نشأة الدولة، ومن ثم فأن هذا الغياب السابق لايبرر الوجود الراهن لاشكالية الهوية الوطنية العراقية، ومن ناحية اخرى فأن وجود الاشكالية الراهنة للهوية الوطنية العراقية لايعني استحالة تجاوزها وعدم احتمالية او امكانية لانشاء هذه الهوية اذا ما توفرت الاوضاع والشروط اللازمة لذلك.

٢-ان تناغم وانسجام الهويات الفرعية المتعددة والمتنوعة بل وحتى المختلفة والتعايش السلمي الايجابي بينها في اطار هوية( أم حاضنة)(العراقية مثلاً) يتطلب توفر شروط ومقتضيات هي:

أ- اقرار الهوية الام الحاضنة بشرعية وحق الوجود لكل الهويات الفرعية في اطارها والاعتراف لها بحقوقها وحرياتها وشرعية ضمانها دستورياً وقانونياً.

ب- اقرار كل هوية فرعية للهوية اوالهويات الاخرى المختلفة عنها بشرعية وحق الوجود والاعتراف لها بحقوقها وحرياتها وشرعية ضمانها دستورياً وقانونياً.

ت- ادراك كل الهويات الفرعية واتفاقها على التهديدات والمخاطر المشتركة التي تواجها في اطار الهوية الام الحاضنة، وان الانتماء للهوية الام والتفاعل الايجابي في اطارها هو شرط مواجهتها والتصدي لها.

٣- ان المجتمع العراقي اليوم هو بأمس الحاجة الى تأسيس هوية وطنية عامة تكون بمثابة المرجعية لجميع اطيافه وتياراته، وبالتالي تتيح للجميع فرص الارتقاء بوعيهم التقليدي الى مستوى ادراك ولائهم الوطني الموحد، بدلاً من ان يندفع كل فرد عراقي الى تلمس سبيل خلاصه بنفسه والبحث عن حقيقة وجوده بمفرده.

٤-أن بناء الدولة يتم بصورة أساسية على المستوى المؤسساتي، ولكن هذا لا يكفي لأنَّه يحتاج إلى الاعتماد على الفاعل السياسي الذي يتوقف عليه تكوين ووجود هذه الدولة، ومن هنا نرى: بأن هذه العملية ترافقها عملية أخرى على المستوى الاجتماعي والثقافي وهي بناء الأمة، وهي عملية تهدف إلى خلق وإنشاء هوية جماعية على المستوى الجمعي للمجتمع ككل.

٥- إن علاقة الدولة الحديثة بالهوية يتجلى عن طريق إشكالية الهوية الوطنية، والهوية القومية كأنماط وأشكال حديثة للهوية الجماعية في المجتمعات الحديثة، إذ مرت هذه العلاقة الإشكالية بصعوبات كثيرة

ومختلفة كانت على مرحلتين رئيستين هما: مرحلة نشأة الدولة الحديثة، وبلورة هويتها الوطنية، وكل مارافقها من صعوبات وتحديات، والمرحلة المعاصرة، ومايواجهها من تحديات تهدد هويتها الوطنية.

٦-إن الخلاف والاختلاف على تحديد الرقعة الجغرافية للدولة الحديثة سبب و نتيجة فى آن واحد لإشكالية الهوية في هذه الدولة أو حتى إشكالية هوية الدولة بذاتها ، لأنّ استمرار الجدل و الأختلاف حول تحديد الاقليم الجغرافي لأية دولة، ومحاولة العودة الى الماضي لأثبات الرأي هو بحد ذاته دلالة على عدم الإتفاق على هوية هذه الدولة أوعدم قبولها و رفض الانتماء إليها من قبل البعض، ويمكن لكل طرف من الأطراف أن تأتي بالدلائل والمسوغات التاريخية لاثبات موقفه، لأن التاريخ لم يكن يوماً من الأيام مستقراً و لاثابتاً على وتيرة واحدة، فلكل الأطراف دلائل ووقائع يمكن أن تثبت صحة رأيه ، لأن الأقاليم الجغرافية دائماً كانت في حالة التحول والتغير وهذا هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من الدول في العالم.

٧- إن العراق ليست هى الدولة الوحيدة في العالم التي تعاني التقسيم والتمايز في القيم، و الأنتماء والتنوع في التكوين الاجتماعي والعرقي والصراع فيما بينها ، ولكن الاختلاف هو في أسلوب وطريقة إدارة هذه الصراعات، التنوعات المجتمعية والمسالك التي تؤثر سلباً أم إيجاباً في وجود هذه الدولة ومجتمعها.

٨- إن ما تتسم به دولة العراق من التنوع، والتعدد السياسي، والاجتماعي، والثقافي، والجغرافي، لايعنى بالضرورة عجزها عن تشكيل نسق هوية وطنية عامة و موحدة عن طريق تبني التعددية الثقافية، والتي لم تلق قبولا لدى النخب السياسية التي قادت فى السابق عملية إنشاء العراق الحديث، ويعني ذلك: أن مشروع بناء الهوية الوطنية العراقية يمكن ان ينجح فى حالة مزج التقاليد المحلية للمجموعات الثقافية العراقية التي تصب في أطار بلورة هوية وطنية عراقية فاعلة لمصلحة تعزيز الوحدة الموطنية في العراق مستقبلاً.

**الملخص**

مثلت عملية التحول من النظام الشمولي الى مشروع اقامة نظام جديد ومغاير نقلة نوعية شهدها المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣/٤/٩ القت بظلالها على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولعل من بين ابرز تلك التحولات ذلك الذي تبلور على حول مفهوم الهوية الوطنية واعادة تشكيلها من خلال صياغة جديدة لمفهوم المواطنة الذي يفترض ان تكون القاعدة الراسخة التي يتأسس عليها المشروع الوطني الجديد الرامي الى إقامة او إعادة تأسيس الدولة العراقية الجديدة دولة المؤسسات وحكم القانون. والملاحظ ان عملية التحول الكبيرة والقاسية تلك وان كانت في مجملها مدعاة الى التفاؤل والامل في بناء دولة تحترم مواطنيها ويضطلع نظامها السياسي بالواجبات او المهام التي يتعين عليه انجازها، الا انها واجهت ومازالت عقبات كأداء شوهت ذلك الهدف، وقد لانجانب الواقع اذا ماوضعنا ( مفهوم الهوية ودلالاته) في مقدمة تلك العقبات، وذلك لان المفهوم قد تم تشويهه اساساً على مدى سنوات ومراحل بناء الدولة العراقية منذ بدايات القرن الماضي صعوداً.

وعليه تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: ان اشكالية الهوية في العراق تعود الى تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة، وعلى الرغم من التداخل والتفاعل

والتعايش بين هذه المكونات الاجتماعية فقد بقيت الحدود الجغرافية لاتتطابق مع حدود المشاعر القومية والدينية والطائفية وذلك لتعدد الولاءات والانتماءات التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها . وعليه فأن عملية بناء الدولة العراقية يجب ان تستند الى اسس وطنية مجردة من أية نزعات طائفية أو عرقية أو دينية عنصرية، لتكون الهوية العراقية الوطنية الواحدة هي الهدف أولا وأخيرا، ولكن ليس على حساب أية مجموعة أو طائفة معينة.

Abstract

Problematic identity in Iraq

Vision and future challenges in building an Iraqi national identity after 2003

Represented the transition from a totalitarian regime to a project to build a new system and a different quantum leap witnessed Iraqi society after 9.4.2003 has been overshadowed by the various political, economic and social levels, and perhaps among the most prominent of these transformations so that crystallized national identity and re-formed through the formulation a new concept of citizenship, which is supposed to be a well-established rule that is based on the new national project to establish or re-establish a new Iraqi state, state institutions and the rule of law .

We can here marking that large and cruel process of transformation that though in its entirety a cause for optimism and hope to build a state that respects its citizens and play its political duties or tasks that it can be accomplished, but it has faced and is still with the contents of advanced functionality obstacles tarnished that goal, has fact the concept of identity and its implications at the forefront of those obstacles, because the concept has been distorted mainly over the years and stages of building the Iraqi state since the beginning of the last century up.

Accordingly, this study stems from the premise that: the problematic identity in Iraq back to the multiplicity and diversity and the different social components that begin nationalism, religion, language and ending tribe and sect, and in spite of overlap and interaction and coexistence between these social components remained the geographical boundaries does not match with the limits of national, religious and sectarian passions and so the multiplicity of loyalties and affiliations that attracts every one of them feelings of social loyalty around. Thus, the process of building the Iraqi state should be based on a national basis and devoid of any sectarian tendencies, racial or religious racist, to be the Iraqi national identity is one goal, first and foremost, but not at the expense of any particular group or sect.